

## عودة التضخم وإخفاق المقاربة النقدية للاستقرار

عبد الحليم فضل الله

2007/8/4

مزجت السلطات في لبنان على نحو مستغرب بين المدخلين الكينزي والنقدي (ميلتون فريدمان) المتعارضين في إدارة الشأن الاقتصادي، باعتمادها المتوازي على السياستين المالية والنقدية في تحقيق أهداف متضاربة، فالموازنة العامة عند كينز هي الأداة الأفضل لتجنب حالي الانكماش والرواج التضخمي، أما في لبنان فقد استعملت بنود الإنفاق لتمكين أطراف في الدولة من الإمساك بالقرار الاقتصادي والاجتماعي ولنزع العوائق التي قد يبديها المتضررون، فيما لم تظهر السلطات أدنى اهتمام بقضايا التشغيل والعمالة ولم تكن السياسات المالية التوسعية أو التضيقية آلية لضبط التوازن في أسواق السلع والمال عند نقطة قريبة أو متطابقة مع التوازن الاجتماعي.

افترضت مدرسة شيكاغو النقدية بالمقابل أن مهمة حفظ الاستقرار ومقاومة الدورات الاقتصادية، تقع على عاتق السلطة النقدية، التي ينبغي أن تحظى بالاستقلال التام عن الحكومة لتركز على إدارة العرض النقدي بهدف مكافحة التضخم والركود، وقد اعتبر فريدمان أنّ التدخل الحكومي من طريق سياسات الفائض والعجز الماليين سيؤثر سلباً على أداء الأسواق، فالاتجاهات المالية قصيرة الأمد لا تعدل بحسبه ميول المستهلكين، الذين يتأثرون أكثر بالمداديل الدائمة. وتبدو هذه المدرسة التي تدعو إلى إطلاق قوى السوق على غاربها وتعول على السياسة النقدية، الأقرب إلى عقول صانعي السياسات في لبنان، مع تعديل جدير بالذكر يصبح معه هدف التحكم بالعرض النقدي وأسعار الفائدة هو تثبيت سعر الصرف وتمويل عجز الخزينة.

وحتى العام الماضي نجحت السلطات المالية والنقدية في تحقيق هذين الهدفين من دون إتباع سياسات أشمل، فبلغ المعدل التراكمي للتضخم في الفترة 1996-2005؛ 31.7% (كمعدل وسطي للتقديرات) وحوالي 15% وفق إدارة الإحصاء المركزي التي اعتمدت سلّة استهلاك غير معدّلة. لكن التضخم أطلّ برأسه بعد ذلك، حيث سجل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ما بين بداية عام 2006 ومنتصف عام 2007 تطوراً مقداره 14% تقريباً، ما يدخل لبنان من جديد في نادي الدول مرتفعة التضخم (معدل برقمين). والمفارقة هو أنّ التضخم النقدي يترافق هذه المرة مع تثبيت صارم لسعر صرف العملة اللبنانية، الأمر الذي يلزم الدولة بحجز مزيد من الموارد الحقيقية لدعم هذا التثبيت.

لم تنقطع صلة السياسات الحكومية إذاً بالمدخلين الكينزي والنقدي، ولو على نحو مشوّه، أخذت من الأول التدخّل المفرط الذي كبّد الخزينة إنفاقاً هائلاً لم ينجح في ترسيخ الاستقرار أو تنمية الوظيفة الرعائية للدولة، وأسست على الثاني فكرة الحياد السلبي إيماناً منها على ما تزعم أن

حماية الأسواق من التنظيم الحكومي القسري يكفل نمواً عالياً ومستمرًا، وقد حصل أن حلت القيود الناشئة من الاحتكارات محلّ القيود الحكومية في الهيمنة على قوى السوق مما شكل إعاقة إضافية للنمو.

هناك عوامل عدة تقف وراء ارتفاع الأسعار خلال عام ونصف بما يوازي تقريباً الزيادة التراكمية خلال عقد تقريباً، تساعد معرفتها على تحليل أفضل لسياسات الاستقرار الحكوميّة، وإثبات أن الأدوات النقدية وحدها عاجزة عن استيعاب الأزمات ما لم تتكئ بدورها على سياسات اقتصادية شاملة ومساندة. ومن أهم هذه العوامل:

- الركود التضخمي الناتج عن صدمة العرض التي تسببت بها الأزمات الثلاث: أزمة القرار 1559 وعدوان تموز والأزمة الراهنة التي تدور على خلفية توسيع الحكومة تأميناً للمشاركة، يضاف إليها الارتفاع الحاد عالمياً في تكاليف الإنتاج نتيجة نمو الطلب الآسيوي. فقد ارتفعت أسعار مواد البناء مثلاً أكثر من 40% خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية وتضاعفت أسعار النفط ثلاث مرات تقريباً منذ عام 2003 ناهيك بارتفاع أسعار المعادن على اختلافها.

- خسارة الدولار الأميركي المعتمد كأساس وحيد لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، حوالي ثلث قيمته مقابل اليورو في الفترة 2003-2007 ما انعكس بحدة على معدلات الأسعار في السوق اللبنانية، حيث تمثل قيمة الواردات من منطقة اليورو أكثر من 32% من مجموع قيمة الواردات إلى البلد.

- تنامي التدفقات النقدية مع تراكم الوفورات النفطية، فارتفعت قيم ودائع القطاع الخاص لدى المصارف اللبنانية في السنتين الأخيرتين بما يزيد عن 21% على الرغم من التطورات الأمنية والسياسية. لكن الزيادة في الأرصدة النقدية لم تؤد كما هو معروف إلى تعزيز الاستثمارات المباشرة ومن ثمّ توسيع الطاقة الإنتاجية بل تسببت في تحفيز الطلب على الخدمات والعقارات التي لا تدخل في التجارة الدولية من دون زيادة مقابلة في العرض.

- تسارع عمليات تنقيد الدين العام، فخلال عام تضخمت محفظة سندات الخزينة التي يحتفظ بها مصرف لبنان حوالي 36% لتقفز قيمتها إلى 10 مليارات دولار تقريباً أي ما يوازي ربع سندات الدين الحكومي، ما أدى إلى زيادة في السيولة بدأت آثارها بالظهور.

إن عودة التضخم النقدي استناداً إلى ما تقدم، ناتج عن تدهور المناخ الاستثماري العام وعن حزمة متداخلة من الأسباب الاقتصادية والمالية.. المحلية والخارجية، ولا يرتبط هذه المرة بانهيار أو اضطراب أسواق الصرف، وهذا يدلّ على قصور المقاربة التي تعتبر التثبيت النقدي بديلاً للتثبيت الشامل وتضع السياسة النقدية محل السياسات الاقتصادية. ومن المفيد عوضاً عن ذلك تبني تعريف أوسع للاستقرار يشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب العناصر المالية

والنقدية، ويضيف إلى أهدافه قضايا كلية كالححد من البطالة وزيادة التشغيل والتوزيع المتكافئ للموارد والمداخل،.. وهذا متعذر بطبيعة الحال من دون إصلاح السياسة النقدية نفسها التي تقوم على فصل مرتفع الكلفة بين الاقتصاديين المالي والحقيقي.